

ختاما:

منشورات جريدة المناضل - عمالية، نسوية، شبيبية، أممية، المغرب-

الطبقة العاملة المصرية .. شريك الثورة المنسي

أوضاع العمال وحركتهم

قبل وأثناء وبعد ثورة 25 يناير 2011

إنجاز مصطفى بسيوني (حركة الاشتراكيين الثوريين-مصر) وتقديم مهدي رفيق



لعبت الطبقة العاملة المصرية دورا رئيسيا في تهديد الأرض لثورة يناير. وكانت شريكا فاعلا في الثورة. وكان لتضحيات ومبادرات الطبقة العاملة دورا هاما في ترجيح كفة الثورة وإسقاط النظام. والملاحظ على الثورات التي اندلعت فيما اصطلح عليه "دول الربيع العربي"، أن الثورات التي لعبت فيها الطبقة العاملة دورا مركزيا مثل الثورة التونسية والثورة المصرية استكملت المسار المدني للإطاحة بالنظام. أما الثورات التي غاب عنها دور الطبقة العاملة فقد انزلت في مسارات دموية مدمرة مثل الثورات الليبية واليمنية والسورية.

ولكن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي ثارت ضدها الطبقة العاملة لم تشهد تحولاً جوهريا بعد الثورة. وبدلاً من أن يبدأ العمال في جني ثمار الثورة أعيد إنتاج نفس السياسات غير العادلة والمنحازة التي أدت لإفقار وتهميش العمال. فاستمرت الأجور في التراجع واستمرت الأسعار في الارتفاع وساءت شروط العمل أكثر مما كان قبل الثورة، وحتى على الصعيد الديمقراطي يجري حصار النقابات المستقلة ويهدر الحق في التنظيم العمالي ويتم قمع العمال وفض إضراباتهم السلمية بالقوة كما لو كانت ثمار الثورة محرمة على العمال.

لقد ترافق تجاهل مطالب العمال وقمع حركتهم مع صعود جديد للحركة العمالية أقوى وأوسع انتشاراً من ذلك الصعود الذي سبق ثورة يناير. ما جعل الأجراس التي قرعت قبل ثورة يناير تعود في العام الثالث للثورة لتدوي في أنحاء مصر والسحب التي لاحت في الأفق عشية الثورة تتجمع غيوماً في سماء مصر. العوامل نفسها التي فجرت ثورة يناير تجمعت مرة أخرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وأيضا السياسي لتفجر انتفاضة 30 يونيو. والنظام الذي تسلم السلطة من المجلس العسكري لم يقدم حلولاً حقيقية ولم يبدو مهتماً سوى بإحكام قبضته على مقاليد الحكم ومؤسسات الدولة. لم يتحدث نظام الرئيس المعزول وممثلوه السياسيين إلا متباهين بنتائج صناديق الانتخاب في البرلمان وانتخابات الرئاسة والاستفتاء على الدستور، أليست مفارقة أن آخر ما قام به الحزب الوطني الحاكم هو التباهي بنتائج انتخابات البرلمان في نهاية 2010 متجاهلاً كل الأزمات التي يعيشها المصريون وكل الكراهية التي حظي بها في الأوساط الشعبية. فهل اليوم يشبه البارحة.

لم يتعلم نظام الإخوان المسلمين الدرس فكان الحساب عسيراً في 30 يونيو 2013 والدور الذي لعبته الطبقة العاملة في ثورة يناير 2011 عادت لتقوم به في 2013. لقد أكدت دروس التاريخ أن الأحداث لا تتكرر مهما تشابهت مقدماتها. لقد أكدت دورة الموجات الثورية من يناير 2011 وحتى يونيو 2013 أن استحقاقات الطبقة العاملة والفقراء لا يمكن التحايل عليها وتسويقها. والسلطة التي تسلمت مقاليد الحكم بعد 30 يونيو يتوجب عليها استيعاب الدرس الذي لم تستوعبه أنظمة وحكومات متتالية فتجددت موجات الثورة وعصفت بها.

إن بارقة أمل تلوح عندما تضع حكومة ما بعد انتفاضة 30 يونيو المطالب الأساسية للعمال مثل الحد الأدنى للأجور والحريات النقابية وتشغيل المصانع المتوقفة على رأس جدول أعمالها وتبدأ في مناقشتها بما يوحي باقترب تحقيقها. ولكن بارقة الأمل هذه تبدأ بالتبدد عندما تستخدم الحكومة نفس وسائل القمع التي استخدمتها الحكومات السابقة ضد إضرابات العمال، عندما تقض القوات المسلحة اعتصاماً سلمياً لعمال السويس للصلب وتعتقل قيادات العمال، أو عندما تدخل الدبابات لساحة إضراب المحلة. بما يوحي بتعدد مواقف داخل الحكومة تجاه الحركة العمالية وحقوق العمال. لقد أثبتت الأحداث المتتالية أنه لا سبيل لتجاهل حقوق ومطالب الطبقة العاملة. وأن شريك الثورة ووقودها الذي تصر الحكومات المتتالية على تناسيه، مصر على التذكير بوجوده وأن له حقوق أصيلة في الثمار التي يجري توزيعها في كل مرة بعيداً عنه. بينما أكدت الأحداث الملموسة مراراً أنه في غياب الطبقة العاملة لن تنضج أي ثمار.

فبحسب تقرير شهر يناير للمركز التنموي الدولي لشهر يناير 2013 بلغ عدد الاحتجاجات 864 احتجاج. وكانت نسبة الاحتجاجات العمالية 32.98% من إجمالي الاحتجاجات وكانت الاحتجاجات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية من خارج الطبقة العاملة 54%. وبشكل هذا مفاجأة، إذ يتضح أن الاحتجاجات التي تنظمها قوى سياسية ونشطاء لا تمثل النسبة الأكبر من الاحتجاجات في مصر رغم أنها الأعلى صوتا والأكثر تصدرا لوسائل الإعلام. وهو ما يوضح حجم التجاهل والتعقيم الذي تواجهه الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة من طرف وسائل الإعلام السائدة في مصر.

كما يشير المصدر نفسه إلى تصاعد الاحتجاجات، في فبراير 2013، لتصل إلى 864 احتجاج منها 359 احتجاج عمالي و113 احتجاج لمطالب اجتماعية واقتصادية. في حين شهد شهر مارس طفرة بحسب تقرير المركز التنموي مقارنة بشهر مارس لسنة 2012، إذ وصلت جملة الاحتجاجات إلى 1345 احتجاج، منها 334 احتجاج عمالي، وحوالي 350 احتجاج لأسباب اقتصادية واجتماعية. وشهد شهر أبريل زيادة أخرة في الاحتجاجات خاصة العمالية إذ بلغت الاحتجاجات حسب تقرير مؤشر الديموقراطية 1462 احتجاج، منها 461 احتجاج عمالي، و312 احتجاج لأسباب اقتصادية واجتماعية في إشارة جديدة لتزايد السخط وسط العمال ووسط الطبقات الفقيرة أيضا.

أما شهر مايو فقد شهد حسب نفس المصدر 1300 وارتفعت فيه الاحتجاجات العمالية إلى 450 احتجاج وبلغت الاحتجاجات لأسباب اقتصادية واجتماعية 369 احتجاج وكانت نسبة الاحتجاجات الاجتماعية 63.7% من نسبة الاحتجاجات في شهر مايو.

يجب هنا الإشارة، أنه لا يوجد حصر دقيق بأعداد الاحتجاجات نظرا لأن عدد كبير من الاحتجاجات ينطلق بشكل عفوي ودون إعداد مسبق. وعادة ما تعتمد تقارير رصد الحركة العمالية على ما ينشر عنها في وسائل الإعلام وهو ما لا يمثل كل الاحتجاجات العمالية، فالكثير من الإضرابات الاعتصامات العمالية تحدث وتنتهي دون أن تحظى بالاهتمام، لذا من المتوقع أن تكون الاحتجاجات العمالية الفعلية أكثر مما يرد بالتقارير. كذلك لا يوجد إحصاء دقيق بعدد المشاركين في الاحتجاجات العمالية والاجتماعية وهو أمر في غاية الأهمية لأنه من الممكن أن يشارك في إضراب عمالي واحد عشرات الآلاف من العمال في منشأة ضخمة بينما عدة إضرابات عمالية في منشآت صغيرة قد لا تضم سوى المئات. أيضا يغيب عن الإحصاءات المتوفرة عن الحركة العمالية كل ما يتعلق بطول فترة الاحتجاج سواء كان إضراب أو اعتصام أو مظاهرة، رغم أن مدة الاحتجاج تعد أحد المؤشرات الهامة على تطور الحركة العمالية بحيث يعبر مؤشرا دالا يعبر عن قدراتها التنظيمية ووعيها وتماسك قياداتها.

ولكن رغم هذه الملاحظات فإن كل المؤشرات تؤكد أن معدلات الاحتجاج العمالي في تزايد منذ يوليو 2012 وحتى مايو 2013، وهو أمر منطقي إذا وضعنا في الاعتبار أن المطالب التي ظل العمال يدافعون عنها لسنوات لم تتحقق. وأن الحركة العمالية بعد انتهاء الفترة الانتقالية تطلعت لتحقيق تلك المطالب خاصة بعد الوعود التي أطلقت في الانتخابات الرئاسية. ولا شك أيضا أن ما تحقق بالفعل بعد انتقال السلطة للرئيس المعزول من قمع للاحتجاجات العمالية وتجاهل حقوق العمال في صياغة الدستور، بل وإهدارها وإلقاء أعباء جديدة على العمال والفقراء في الموازنة العامة للدولة، أدت جميعها لإحباط العمال ونفاذ صبرهم واتجاههم للمزيد من الاحتجاج لإجبار السلطة على سماح مطالبهم. من هنا يتضح أن الحركة العمالية فور تكشف زيف الوعود التي أطلقها الرئيس المعزول وظهور السياسة المعادية لمصالح العمال اتجهت فوراً لمحاسبته بعاصفة احتجاجات فاقت كل المعدلات. ومثلما كان للحركة العمالية دورا هاما في تمهيد الأرض لثورة يناير 2011 بالصعود القوي للإضرابات العمالية، فإن عاصفة الحركة العمالية في العام الأول لحكم الرئيس المعزول كانت أقوى تمهيد للانتفاضة 30 يونيو التي أطاحت بمرسي. كما أن نداءات الإضراب العام التي بدأت بالتردد مبكرا في صفوف الطبقة العاملة قبيل انتفاضة 30 يونيو والمشاركة الفعالة للعمال في التحضير للانتفاضة قد ساهمت بقوة في

بمناسبة مرور ثلاث سنوات عن اندلاع ثورة 25 يناير المجيدة بمصر نقدم لقرء جريدة المناضلة الدراسة القيمة التي أعدها الرفيق الماركسي الثوري مصطفى بسيوني حول أوضاع الطبقة العاملة المصرية، وحوّل دور حركتها النضالية والنقابية في النضال الطبقي في مصر ولا سيما في الفترة المتراوحة ما بين 2006 و2013.

تقديم مهدي رفيق

الطبقة العاملة المصرية: دور نضالي عظيم في انضاج المسلسل الثوري وحسمه،

وعجز سياسي في قيادته وقيادة الشعب المنتفض

"تطور الأحداث منذ الفترة الأخيرة لحكم مبارك وحتى اليوم، يؤكد أن دور الحركة العمالية كان ضروريا للحفاظ على استمرار الثورة وزخم الشارع وقطع الطريق على عودة استبداد الدولة وقمعها. لقد انفضت قوى الثورة عدة مرات عن الميادين وعادت إليها، ولكن الحركة العمالية هي التي أبقت على إيقاعها رغم الكثير من التحولات. الحركة العمالية التي افتقدت لتنظيم سياسي قوي وتماسك ومنتشر، وافتقدت كذلك لتنظيم نقابي كفؤ، لعبت دورا هاما في دفع الثورة والحفاظ على استمرارها." الحركة العمالية والثورة في مصر: حوار من طرف واحد"مصطفى بسيوني.

بهذا الوضوح يدافع مصطفى بسيوني، بصفته ماركسيا ثوريا منحازا، بالكامل، لمصلحة الطبقة العاملة ومؤمنا بدورها التاريخي الطلائعي في بناء مجتمع العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية الاشتراكية، عن دور الحركة العمالية في الثورة المصرية التي انطلقت شرارتها في 25 يناير 2011، هذه الثورة التي كتب وقيل عنها الكثير، غير أن قليل من التحليلات والدراسات هي التي تعرضت لعلاقة الحركة العمالية بالثورة في مختلف مراحلها وانعطافاتها الكبرى، وهذا راجع بالأساس إلى أن جل التعبيرات الثقافية والفكرية السائدة في الاوساط الثقافية والإعلامية في مصر لا يهمنها، لا من قريب ولا من بعيد، مستقبل عمال مصر ومصالحهم الحيوية في الحرية والعدالة الاجتماعية، زد على ذلك ضعف الحركة الفكرية والسياسية المرتبطة بمشروع العمال التحرري.

ولعل الصورة النمطية، التي كرستها وسائل الإعلام، والتي يحتفظ بها الكثيرون بما فيهم جزأ هام من مناضلي اليسار بالمغرب هي الدور المحوري والحيوي للشباب وللإخوان المسلمين وللتيارات الليبرالية في الاعتصامات الحاشدة التي عرفها ميدان التحرير، والتي عبر من خلالها الشعب المصري عن صمود منقطع النظر من أجل انتزاع حقوقه العادلة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، في حين يغيب عن العديد من المتابعين لمسار الثورة المصرية الدور البالغ الأهمية الذي لعبته الطبقة العاملة المصرية سواء في توفير شروط

وقد أدت طبيعة الحركة العمالية لتطورات هامة، أبرزها أن المقاومة العمالية لظروف العمل المتدنية وللمطالبة بحقوق العمل قد أصبحت ثقافة سائدة في صفوف العمال. لقد تحولت آليات الاحتجاج المختلفة من إضراب واعتصام وتظاهر ووقفات إلى جزء لا يتجزأ من ثقافة الطبقة العاملة. ولا يبدو أن التشهير باحتجاجات العمال ومحاولة تشويهاها، قد أحرزت أي نجاح مع الزيادة المطردة لمعدل الاحتجاجات العمالية. كذلك يبدو أن مختلف أساليب القمع سواء القديمة أو الجديدة لم تتمكن من منع احتجاجات العمال. والمتابع لتطور الاحتجاجات العمالية سيجد أن معدلاتها تزايدت بشكل غير متوقع. كما أدى الامتداد الزمني والجغرافي للاحتجاجات العمالية إلى تطور ملحوظ في الوعي والتنظيم في صفوف الحركة العمالية كما سبق أن ذكرنا. ولكن ما حدث في الحركة العمالية قبل الثورة ومهد لهذه الأخيرة، تطور أكثر بعد الثورة بحيث أصبحت الحركة العمالية قبل الثورة تبدو كمجرد مقدمة للحركة التي تفجرت بعد الثورة. هذا ما تؤكدته التقارير التي ترصد احتجاجات العمال في الفترة الأخيرة.

يكشف تقرير المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية عن الاحتجاجات العمالية والاجتماعية في مصر عام 2012 عن تزايد ملحوظ في معدلات الاحتجاج الاجتماعي وخاصة الاحتجاجات العمالية. فالتقرير يربط 3817 احتجاج اجتماعي في عام 2012 ويشير التقرير أن هذا العدد من الاحتجاجات يفوق مجموع عدد الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها مصر في الفترة من 2000 إلى 2010 والتي بلغت 3313 احتجاج والتي اعتبرت في وقتها طفرة في الحركة العمالية.

إن هذا الواقع يؤكد ما ذكرناه، من قبل، من أن الاحتجاج بالأيام المختلفة أصبح جزء من الثقافة الاجتماعية. ويوضح التقرير أن احتجاجات العمال كانت النسبة الأكبر من الاحتجاجات الاجتماعية إذ بلغت 1969 احتجاج عمالي أي أكثر من نصف عدد الاحتجاجات العمالية.

والمثير للانتباه أن النسبة الأكبر من الاحتجاجات الاجتماعية في 2012 قد حدثت عقب انتقال السلطة للرئيس المعزول محمد مرسي أي في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2012، والتي حدث بها 2710 احتجاج اجتماعي وهو أمر له مغزاه، فهذا هو وقت انتهاء الفترة الانتقالية والتي انتهت معها ذرائع التسوية والمماطلة في المطالب العمالية التي واجهها العمال عقب الثورة. ويشير التقرير أن مطالب العمال في الاحتجاجات عام 2012 قد انصبحت على الأجور، والتثبيت في العمل، وتوفير فرص العمل، ومقاومة الفساد وسوء الإدارة، ورفض الإغلاق والمطالبة بتشغيل الشركات المتوقفة، وعودة الشركات التي تمت خصختها وغيرها من المطالب.

إن هذا العدد الضخم من الاحتجاجات وتركزها في الفترة التي أعقبت انتخابات الرئاسة وطبيعة المطالب التي رفعها العمال تعكس غضبا عماليا متراكما وإحساسا عميقا بتجاهل الدولة لمطالب العمال.

والملاحظ، كذلك، أن مطالب العمال التي رفعت خلال الاحتجاجات في 2012 لم تتغير عن المطالب نفسها التي رفعها العمال في الفترة الانتقالية وكذلك خلال الثورة وحتى قبل الثورة. ويلاحظ أيضا على الاحتجاجات العمالية في 2012، حسب التقرير، أنها انتشرت في جميع محافظات الجمهورية في القاهرة والوجهين القبلي والبحري ومحافظات قناة السويس وسيناء وحتى المحافظات النائية. كما يوضح انتشار الاحتجاجات العمالية في كافة القطاعات العمالية الحكومي والعام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص. وهو ما يعني أن الإحساس بالظلم والتجاهل هو إحساس عام في أوساط الطبقة العاملة ولا يقتصر على مكان أو قطاع واحد.

ولكن الاحتجاجات التي تصاعدت في النصف الأخير من عام 2012 تصاعقت مرة أخرى في النصف الأول من 2013. إذ يرصد تقرير مؤشر الديمقراطية الصادر عن المركز التنموي الدولي في شهر يونيو 2013 "5544" احتجاج في الفترة من يناير إلى مايو 2013 أي في خمسة شهور فقط، وهي ليست كلها بالطبع احتجاجات عمالية واجتماعية. ولكن بحسب التقارير الشهرية لنفس المصدر تحتل الاحتجاجات العمالية والاجتماعية الصدارة في نسبة الاحتجاجات.

انتفاض الشعب المصري ضد سلطة مبارك الديكتاتورية، "حيث انطلقت في ديسمبر 2006 أقوى موجة إضرابات عمالية، تجاوزت المليونى عامل، شهدتها مصر منذ أربعينيات القرن العشرين، والتي شكلت عقبة جدية أمام استقرار النظام واستكمال مشروعه" مصطفى بسيوني " الحركة العمالية والثورة في مصر: حوار من طرف واحد"

هذا دون إغفال الدور المحوري الذي لعبته الحركة العمالية المصرية في تحفيز حركة التغيير الديمقراطي التي كانت قد أصيبت بإحباط شديد في سنة 2006، بل ونشأت بتأثيرها حركات أكثر حيوية وتأثيرا مثل حركة شباب 6 أبريل، وأيضا دور العمال في تحيئة الديكتاتور مبارك عبر موجة الإضرابات العمالية الكبرى التي شهدتها السويس للصلب والسويس للإسمنت والجامعة العمالية وغيرها من المواقع العمالية التي أعلنت الانضمام للثورة.

يستند الرفيق بسيوني في هذه الدراسة على جملة من التقارير الرسمية وأخرى لمنظمات غير حكومية، تبين بشكل جلي، دور الحركة العمالية المصرية في الاحتجاج من جهة، ضد سلطة الرأسمال، من أجل انتزاع مطالب اجتماعية ومادية تتعلق بتحسين مستوى الأجور والترسيم والحماية الاجتماعية، ومن جهة أخرى، في الضغط على نظام مبارك وسلطة المرحلة الانتقالية وكذا سلطة الإخوان من أجل فرض الاعتراف بحق العمال في التنظيم والإضراب والعمل النقابي المستقل عن الدولة. ورغم الدور الحيوي لعمال مصر في تحقيق الانتصارات الجزئية التي حققتها الشعب المصري، غير أنها لاقت هجوما مزدوجا من طرف سلطة المجلس العسكري الذي أصدر مرسوما بقانون يجرم الإضراب، وكذا من قبل القوى السياسية التي اعتبرت احتجاجات العمال "احتجاجات فئوية" تهدف لتحقيق مصالح ضيقة بعيدة عن الأهداف "الكبرى" للثورة.

وبعد الإطاحة بمبارك، وبعد أن انسحبت أغلب القوى معتبرة أن تحي الديكتاتور سببا كافيا لإخلاء ميادين الثورة، و أن المرحلة تقتضي التوجه إلى "حسم الصراع" عبر صناديق الاقتراع والرهان على الانتخابات لتحقيق أهداف الثورة ومطالبها، يبين الرفيق مصطفى بلغة الأرقام والمعطيات كيف أن الحركة العمالية وحدها استمرت في العمل عبر موجة احتجاجات أكثر انتشارا من السابقة للمطالبة بالحقوق الاقتصادية للعمال، وبتشغيل الطاقات المعطلة في المنشآت وتطهير الشركات والمؤسسات من رموز الفساد ورجال نظام مبارك ومحاسبتهم. بحيث كانت الحركة العمالية في هذه المرحلة تحاول استكمال الإطاحة بأذرع نظام مبارك في المؤسسات الاقتصادية والمنشآت على حد تعبيره.

هذا ولم يتوقف النضال العمالي سواء في مرحلة حكم المجلس العسكري أو في مرحلة حكم الإخوان المسلمين، كما أن سياسة التجييش التي مارستها سلطة الانقلاب العسكري الفاشي الدموي إذا كانت قد أدت إلى اصطاف أغلب مكونات "المعارضة" بشكل مخز خلف سلطة 3 يوليو، متذرة بمواجهة الإخوان، ومنتكرة بذلك بشكل سافر لأهداف ثورة 25 يناير، فإن سياسة التجييش تلك لم تتمكن من تحييد الحركة العمالية من الصراع،

حيث في الوقت الذي دعت فيه جل التنظيمات النقابية الرسمية والمستقلة إلى وقف الإضرابات تدعيماً لجهود السلطة في "حربها على الإرهاب"، وذلك في سياق الردة الخطيرة التي يعرفها المسلسل الثوري بفعل الانتصار الساحق للثورة المضادة، ووقت الحركة العمالية، مرة أخرى، على أرضية مطالب ثورة 25 يناير وتحملت مهمة الإبقاء على آليات الاحتجاج والمطالبة بالحقوق الاجتماعية ومواجهة الفساد، واندلعت موجة من الإضرابات العمالية في وجه سلطة الانقلاب الدموي الذي يحكم مصر بقوة النار والإرهاب.

وتكمن أهمية هذه الدراسة، التي نضعها اليوم في متناول قراء جريدة المناضلة بمناسبة السنة الثالثة لثورة 25 يناير المجيدة، في طبيعة وخطورة اللحظة التي تعيشها ثورة مصر، وغيرها من الثورات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية والمغربية، والتي تنسم برده فكرية وسياسية بالغة الخطورة دفعت بمعظم مكونات "المعارضة الليبرالية واليسارية" إلى التنازل لحق شعوبنا في تقرير مصيرها السياسي والتشكيك في قدراتها على النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، وبذلك اصطلت هذه القوى المفلسة بشكل مخز وجبان إلى جانب قوى الثورة المضادة بدعوى مواجهة التيارات الإسلامية وحفظ "الطابع المدني والعلمي" للدولة، أو بدعوى الدفاع عن "وحدة الوطن" و"مواجهة" المؤامرات الخارجية.

وأمام انتشار الأوهام الليبرالية الساعية إلى طمس الدور الحيوي والحاسم للحركة العمالية في النضال الطبقي، في مقابل الدعاية لدور الطبقة الوسطى في حسم قضية التغيير الديمقراطي. تعيد هذه الدراسة الاعتبار لشريك الثورة المنسي (الطبقة العاملة)، على حد تعبير الرفيق بسبوني، ولدوره الحاسم في النضال من أجل العدالة الاجتماعية ومن أجل قضية التغيير الديمقراطي والاجتماعي بشكل عام.

و من الناحية المنهجية تناولت هذه الدراسة دور الحركة العمالية في النضال الطبقي بمصر من خلال المحاور التالية:

- دور الحركة العمالية في توفير شروط انتفاض الشعب المصري في 25 يناير من عام 2011، وكذا دورها أثناء مختلف مراحل الثورة المصرية.
- أوضاع العمال ومطالبهم وحجم التغيير الذي طرأ عليها مع الثورة، وفي الفترة الانتقالية، وبعد انتقال السلطة للإخوان المسلمين.
- حالة الحركة العمالية عشية انتفاضة 30 يونيو، وأبعاد الصعود العمالي الذي عرفته هذه المرحلة.

وقد أكدت الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2013 – 2014 أن انحيازات الدولة ليست إلى جانب العمال والأكاديميين. فقد تم رفع حد الإعفاء الضريبي في موازنة عام 2013 – 2014 من تسعة آلاف إلى 12 آلاف جنيه سنوياً، وهو الحد الذي كان مطروحاً بالفعل في عام 2011، بما يعني أن القيمة الحقيقية لهذا المبلغ قد انخفضت بفعل معدلات التضخم. ومن الغريب أن يكون مطلب العمال بالنسبة للحد الأدنى للأجور 1200 جنيه شهرياً على اعتبار أن هذا المبلغ يكفي بالكاد لتوفير حياة كريمة. رفع هذا المطلب بتلك القيمة لأول مرة عام 2008 وهو ما يعني أن المبلغ نفسه فقد جزءاً كبيراً من قيمته بسبب التضخم، فباتي حد الإعفاء 12 ألف جنيه سنوياً أي 1000 جنيه في الشهر أي أقل مما يطلبه العمال كحداً للكفاف. كما أنه يقل عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ بحسب البنك الدولي 2600 دولار سنوياً والذي يفترض أن يكون معياراً للإعفاء من الضرائب. وبذلك يضطر من يقل دخلهم عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أداء ضرائب على الدخل ليدعموا الموازنة العامة للدولة بدلاً من أن تدعمهم الدولة وهو وضع يخلو من العدالة. وفي الوقت نفسه تهدف الموازنة إلى زيادة حصيلة المبيعات بواقع 15 مليار وهو ما سيدفع ثمنه الفقراء أيضاً نتيجة رفع الأسعار، وذلك في الوقت نفسه الذي لم تضاف فيه أية أعباء جديدة تذكر على أصحاب الدخل المرتفعة.

مما سبق تتضح عدة أمور، أهمها لأن المطالب العمالية التي رفعت في الاحتجاجات قبل الثورة وتمكنت الحركة العمالية، بالفعل، من التقدم على طريق انتزاع بعضها تم إهمالها عقب الثورة وحتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية وتولي رئيس منتخب للسلطة. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد بدأت الحركة العمالية تتعرض لقمع واضطهاد منظم وباستخدام وسائل وحشية لم تستخدم من قبل مثل الكلاب البوليسية. وأيضاً فيما يتعلق بأوضاع العمال من حيث توفر الفرص للعمل والأجور وظروف العمل، فالواضح مما سبق أن الأوضاع العامة للعمال قد تراجعت بشكل ملحوظ بالنسبة للقطاع الأوسع من العاملين بأجر ولم يطرأ عليها تحسن بالنسبة لقطاع أقل. كما يتضح أن الوعود التي تلقاها العمال في مناسبات انتخابية لم يتم النكوص عليها فقط، بل سارت الأمور في الاتجاه العكسي نحو المزيد من الترددي في أوضاع العمال.

ويعتبر وضع حقوق العمال في الدستور، والذي تم تعطيله عقب انتفاضة 30 يونيو حتى يتم إدخال تعديلات عليه، هو الخطوة الكاشفة للنوايا الحقيقية المضمرة تجاه الحركة العمالية وحقوق العمال إذ يحاول تأكيد تنصل الدولة من مسؤولياتها تجاه العمال ومصادرة الحقوق العمالية سواء الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية.

إن العلاقة الواضحة جدا بين أوضاع وظروف العمال من ناحية، وبين الحركة الاحتجاجية للعمال ومقاومتها لهذه الأوضاع من ناحية أخرى، تؤكد أن تلك السياسات والمواقف التي أهدرت حقوق العمال سيكون لها رد فعل وأنها ستولد المزيد من الغضب بين صفوف العمال. لقد أكدت الأحداث في السنوات السابقة أن التسوية والمماطلة في الحقوق العمالية مفعولها يزول سريعاً. كما أثبتت الحركة العمالية في السنوات الأخيرة أنها تتميز بالصبر وبإمكانها التمسك بمطالبها المشروعة لفترات طويلة، وأن الرهان على إحياء الحركة العمالية وانصرافها عن مطالبها وحقوقها هو رهان خاسر في كل الأحوال. والمراقب لتطور الاحتجاجات العمالية والاجتماعية في الشهور الأخيرة سيجد أن الطبقة العاملة بالفعل قد نفذ صبرها.

المطالب القديمة في الاحتجاجات الجديدة

أدت الظروف والأوضاع التي عاشتها الطبقة العاملة قبل الثورة والتي أشرنا إليها من قبل إلى تقجر أكبر حركة احتجاجية في صفوف العمال شهدتها مصر في تاريخها. وقد تميزت هذه الحركة العمالية بامتدادها الزمني، حيث انطلقت في ديسمبر 2006 ولا زالت متفجرة إلى الآن، وامتدادها الجغرافي، حيث شملت كل محافظات مصر، وامتدادها القطاعي، حيث شملت كل قطاعات العاملين بأجر من العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص وحتى العمالة غير المنظمة.

وتشكل المواد 52، 53 إرهابا حقيقيا للحركة النقابية سواء بالنسبة للنقابات العمالية أو المهنية وتتناقضان مع بعضهما بشكل خال من الاتساق وغير دستوري أصلا، فالمادة (52) تنص على أن "حرية إنشاء النقابات والاتحادات والتعاونيات مكفولة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتقوم على أساس ديمقراطي، وتمارس نشاطها بحرية، وتشارك في خدمة المجتمع وفي رفع مستوى الكفاية بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم". ولا يجوز للسلطات حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي.

ويعطي هذا النص للسلطة الحق في حل النقابات أو الاتحادات وليس مجرد حل مجالس إدارتها، وهو نص إرهابي لكل العمال والمهنيين الذين سيشكلون أي نقابة ولا علاقة له بمنطق الحريات النقابية، بل بالتسلط الاستبدادي.

والمادة (53) تنص على أن "ينظم القانون النقابات المهنية، وإدارتها على أساس ديمقراطي، وطريقة مساواة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني وفق مبادئ شرف أخلاقية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة مهنية واحدة. ولا يجوز للسلطات حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا تفرض عليها الحراسة".

وهذه المادة (53) تنص بشكل واضح على أنه لا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. وهي تتناقض مع المادة 52 التي تنص على أن "حرية إنشاء النقابات مكفولة". وهي موجبة لتجريم النقابات المستقلة والتي نجحت الحركة العمالية في انتزاعها بل الثورة.

تنص المادة (63) على أن "العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. ولا يجوز فرض أي عمل جبرا إلا بمقتضى قانون. ويعمل الموظف العام في خدمة الشعب، وتتيح الدولة الوظائف العامة للمواطنين على أساس الجدارة، دون محاباة أو وساطة، ومخالفة ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتكفل الدولة حق كل عامل في الأجر العادل والإجازات، والتقاعد والتأمين الاجتماعي، والرعاية الصحية، والحماية ضد مخاطر العمل، وتوفر شروط السلامة المهنية في أماكن العمل؛ وفقا للقانون. ولا يجوز فصل العامل إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون. والإضراب السلمي حق، وينظمه القانون".

هذه المادة (63) لا تلزم الدولة بتوفير فرص العمل للمواطنين، وبالتالي فإن حق العمل كحق أساسي يُمكن البشر من كسب عيشهم بكرامة هو حق غائب. وكان ينبغي النص على أن "الدولة ضامنة لحق العمل لكل المواطنين في سن العمل لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، من خلال إيجاد فرص العمل الحقيقية بصورة مباشرة لدى القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي، وبصورة غير مباشرة من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية لتنشيط ورعاية الأعمال الخاصة الصغيرة والتعاونية والمتوسطة والكبيرة حتى تنمو وتزدهر وتتمكن من إيجاد فرص العمل الضرورية لتشغيل المهنيين للعمل". كما كان ينبغي النص على أن الدولة مسنولة عن مساندة العاطلين وتقديم إعانات اجتماعية مؤقتة لهم، إذا لم يجدوا فرصا للعمل لدى الدولة أو القطاعين الخاص والتعاوني، وذلك ضمن المسؤوليات الاجتماعية للدولة، فضلا عن أنه نوع من الضغط المشروع على الحكومة لتطوير أدائها وتحسين بيئة الأعمال لمساعدتها على النمو والتطور وتعزيز قدرتها على إيجاد فرص العمل الحقيقية، خاصة وأن المادة (65) التي تنص على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن الحق في الضمان الاجتماعي؛ إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه أو أسرته، في حالات العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة، وبما يضمن لهم حد الكفاية". لم تذكر نصا صريحا يفرض تقديم إعانة البطالة للعاطلين. "

*كما أوضحنا اعتمادنا في التعليق على الدستور على ما ورد نصا في دراسة الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار المشار إليها أعلاه.

الطبقة العاملة المصرية .. شريك الثورة المنسي

أوضاع العمال وحركتهم قبل وأثناء وبعد ثورة 25 يناير 2011

بقلم الرفيق، مصطفى بسيوني عضو حركة الاشتراكيون الثوريون بمصر

مقدمة:

تصدرت العدالة الاجتماعية شعارات التي رفعها الشعب في ثورة يناير، وكانت الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية المنحازة لرجال الأعمال والمستثمرين وإهدار حقوق العمال والطبقات الفقيرة أهم دوافع الثورة. وقد كانت الطبقة العاملة هي الأكثر تأثرا بسياسات مبارك الاقتصادية والاجتماعية، التي تضمنت إصدار حزمة من التشريعات عصفت بالحقوق المكتسبة للعمال مثل قانون قطاع الأعمال الذي فتح الطريق لخصخصة الشركات والتخلص من العمال، وقانون حوافز الاستثمار الذي منح مزايا ضخمة للمستثمرين على حساب العمال والمجتمع ككل، وقانون العمل الذي فتح الطريق للفصل الجماعي للعمال مهدرا حق العمل نفسه. ترافق ذلك مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة في التوظيف وخلق فرص العمل وفي الرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها، مما ضاعف من تأثير العمال والفقراء بهذه السياسات. تلك السياسات التي أدت لتدهور أوضاع العمال والطبقات الفقيرة دفعت الحركة العمالية للانفجار مكررا قبل الثورة بسنوات، ودفعتها أيضا لأن تكون في الصفوف الأمامية للثورة. على أمل أن تتغير الأوضاع وتحقق الثورة العدالة التي افتقدها العمال في ظل سياسات مبارك.

وفي هذه الدراسة سنحاول توضيح ما يلي:

- 1- الدور الذي لعبته الحركة العمالية في التمهيد للثورة ودورها أثناء الثورة.
- 2- أوضاع العمال ومطالبهم وحجم التغير الذي طرأ عليها مع الثورة، وفي الفترة الانتقالية، وبعد انتقال السلطة للرئيس المنتخب، مرسى، الذي تم عزله على إثر انتفاضة 30 يونيو.
- 3- حالة الحركة العمالية عشية انتفاضة 30 يونيو والتي شهدت صعودا غير مسبوق للإضرابات العمالية وأفاق تطورها وأبعادها.

دور الطبقة العاملة في الثورة.

في مواجهة التدهور المستمر للأوضاع الاجتماعية، تصاعدت الحركة العمالية بقوة في السنوات السابقة على الثورة. لقد شهد عام 2006 تراجعا ملحوظا لحركة الإصلاح الديمقراطي التي حاولت التصدي لمشروع توريث الحكم لجمال مبارك وناهضت إعادة ترشح مبارك للرئاسة وقاومت تعديلات الدستور. ولكن السياسة الأمنية لنظام مبارك نجحت عبر القمع المنهجي في المضي قدما في خططها. وبينما كان النظام مطمئنا للأوضاع التي رتبها، انفجرت الحركة العمالية على نطاق واسع في نهاية عام 2006 واستطاعت أن تمثل تحديا حقيقيا لنظام مبارك.

لم تتوقف الحركة العمالية في تلك الفترة عند طابعها المطالب فقط، وإن كانت بدأت كذلك، بل أخذت في التطور لتصبح أكثر تأثيرا في الحياة العامة والواقع السياسي. ووصلت لقمة تأثيرها في انتفاضة المحلة التي انفجرت في 6 أبريل 2008 والتي جرى فيها تحطيم صور مبارك في ميادين المحلة في إشارة مبكرة لما سيجري في يناير 2011.

ساهمت الحركة العمالية في تهديد الأرض للثورة ليس فقط عبر الاحتجاجات الحاشدة التي شارك فيها ملايين العمال على مدار السنوات السابقة على الثورة، حيث يفدر إحصاء لاتحاد عمال الصناعات الأمريكي عدد من شاركوا من العمال في الإضرابات، التي شهدتها مصر، بأكثر من مليوني عامل في تلك الفترة، ولكن أيضا بالتحول النوعي في أساليب الاحتجاج والذي تحول إلى تحدي حقيقي لمؤسسات نظام مبارك.

ويوضح الجدول التالي تصاعد الاحتجاجات العمالية في العشر سنوات السابقة على الثورة:

السنة	تجمهر	اعتصام	إضراب	تظاهر	وقفات احتجاجية وأشكال أخرى	إجمالي
2000	10	27	34	85	6	162
2001	44	41	8	75	8	132
2002	33	27	25	—	—	96
2003	86	21	26	6	—	86
2004	90	89	45	46	—	266
2005	72	53	43	16	—	202
2006	190	79	47	24	—	222
2007	2	100	122	199	99	692
2008	27	184	132	77	28	447
2009	23	29	135	80	83	478
2010	—	—	—	—	—	530

المصدر: تقرير المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية "الاحتجاجات العمالية في مصر عام 2012".

يوضح الجدول تضاعف معدلات الاحتجاجات العمالية في السنوات السابقة على الثورة. ولكن عدد الاحتجاجات لا يعبر وحده عن حجم الحركة العمالية في تلك الفترة. فقد يكون هناك إضراب عمالي واحد، يضم عشرات الآلاف من العمال، قد يمثل تحولا في الحركة العمالية، ومثال ذلك، إضراب عمال شركة غزل المحلة في ديسمبر 2006 الذي ضم أكثر من 20 ألف عامل، وشكل بداية حقيقية لانفجار الإضرابات العمالية. وقد شهدت تلك السنوات دخول التجمعات العمالية الضخمة في احتجاجات ممتدة. فمثلا عام 2008 الذي يبدو الأقل في الاحتجاجات العمالية في السنوات الأربعة السابقة على الثورة، إلا أنه العام الذي شهد انتفاضة المحلة التي شارك فيها مئات الآلاف من عمال وأهالي المحلة. كما شهدت تلك السنوات انتقال البيات الاحتجاج العمالي لقطاعات لم تكن تحسب ضمن الحركة العمالية، مثل موظفي الحكومة والمعلمين والأطباء وغيرهم.

لقد طرأت على الحركة العمالية، قبيل الثورة، عدة ظواهر جعلتها أكثر جذرية ونضجا وتأثيرا في مسار الأحداث التي كانت تتجه للانفجار. ولعل أبرزها هو أساليب الاحتجاج العمالية التي أصبحت أكثر جرأة وثورية.

فيالإضافة لانتفاضة المحلة في 2008 التي تعد بروفة مبكرة لثورة يناير، تميزت الحركة العمالية بالمواقف الجريئة. مثل حصار عشرات الآلاف من موظفي الضرائب العقارية لمجلس الوزراء في ديسمبر 2007، وحصار مجلس الشعب من قبل عمال عدد من الشركات، ثم محاولة اقتحامه في مايو 2010.

لقد أكدت الحركة العمالية، عشية الثورة، أنها قادرة على المبادرة والمواجهة والتعبئة، بما أثر بشدة على الحراك السياسي في مصر في ذلك الوقت. وعلى جانب آخر شهدت المطالب العمالية تطورا هاما في تلك الفترة. فعادة ما كانت مطالب العمال في احتجاجاتهم تنصب على المطالب المصنعية المباشرة، والمطالب الجزئية التي تخص مؤسسة بعينها أو حتى جزء من المؤسسة. لذا كانت المطالب العمالية الأكثر شيوعا ترتبط ببديل الوجبة والحوافز والأرباح وغيرها من المطالب المصنعية. ولكن مع تصاعد الحركة العمالية بدأت المطالب العمالية تصبح أكثر عمقا. لقد كانت مظاهرة لعشرة آلاف عامل من شركة غزل المحلة في 17 فبراير 2008 نقطة

العامل ليست مسؤوليته بنسبة 99%، حيث تتحدد الإنتاجية بمدى حداثة الآلات التي يعمل عليها، والنظام الإداري الذي يعمل في ظلّه والذي توجد به آليات صارمة وعادلة للثواب والعقاب. ولم تتحدث هذه المادة عن أي علاقة بين الأجور والأسعار. في حين أن نظام مبارك كان فيه مقابل غلاء معيشة.

وتنص المادة (66) على أن "تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة، ولكل من لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي. وينظم القانون ذلك".

وهذه المادة نصها ضعيف، حيث كان من الأفضل أن تنص على أن "تلتزم الدولة" بدلا من "تعمل الدولة". كما أنها لم تحدد ما هو المعاش المناسب وما هي علاقته بالحد الأدنى للأجر أو المعاش، وما يترتب على الفلاح أو العامل الزراعي من أعباء تأمينية للحصول على هذا المعاش. وكان ينبغي أن يكون كل ذلك متضمنا في المادة.

وتنص المادة 236 على أن "يمثل العمال والفلاحين بمجلس النواب بنسبة 50% ويعتبر عاملا كل من يعمل لدى الغير بأجر، ويعتبر فلاحا كل من عمل بالزراعة 10 سنوات على الأقل وذلك لمدة دورة برلمانية واحدة".

وهذه المادة تنهي نسبة العمال والفلاحين بمجلس الشورى الذي تعاضمت سلطاته التشريعية في الدستور. كما انها تجعل هذه النسبة لمدة دورة واحدة فقط ويتم إلغائها بعد ذلك. وبذلك تقضي على حق مكتسب وراسخ للعمال. كما أن تعريف العامل واسع وفضفاض فهذا التعريف يمكن لأي خريج أو أستاذ جامعي أن يترشح على أنه عامل. في حين أن الأصل في تخصيص نسبة من مقاعد السلطة التشريعية (مجلسي النواب والشورى) هو تمكين العمال الذين لا تتوفر لديهم الأموال الكافية لتمثيل مصالحهم بالتنافس مع نظرائهم من العمال الذين هم في نفس ظروفهم المالية، وليس مع المهنيين وأساتذة الجامعات والخبراء الذين لديهم قدرات مالية ومصالح وتوجهات مختلفة عن المصالح العمالية. وبذلك تقضي هذه المادة على حق العمال والفلاحين في التمثيل في السلطة التشريعية.

تنص المادة (26) على أن "العدالة الاجتماعية أساس الضرائب وغيرها من التكاليف المالية العامة. ولا يكون إنشاء الضرائب العامة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون، ولا يُعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون".

وهذه المادة (26) لا تتضمن أي إشارة إلى فكرة تعدد الشرائح الضريبية وتضاعف معدلاتها وشمولها للمكاسب الرأسمالية. كما لم تنص على إعفاء الفقراء ومحدودي الدخل من الضريبة، ولا على تحريك حد الإعفاء الضريبي بنفس نسبة معدل التضخم (معدل ارتفاع أسعار المستهلكين). كما لم تنص على أن تصب كل أنواع الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات المفروضة بحكم سيادة الدولة وسلطتها في وزارة المالية، بما يفتح الباب لأن يستمر الوضع الراهن لتسرب جزء كبير من هذه الإيرادات العامة إلى الصناديق الخاصة وإلى جهات لا يحق لها الحصول مباشرة على الإيرادات العامة.

تنص المادة (28) على أن "الدولة تشجع الادخار، وتحمي المدخرات وأموال التأمينات والمعاشات. وينظم القانون ذلك".

وهذه المادة (28) تتجاهل حقوق عدة ملايين من المصريين من أرباب المعاشات ممن أفنوا عمرهم في خدمة الوطن ويحصلون على معاشات تنحدر بهم لمصاف الفقراء، ولم يضع أي قاعدة مبدئية لتوصيف أموال المؤمن عليهم على أنها أموال خاصة لهم وليست مالا عاما، ولا عن المبادئ العامة لإدارتها لصالح أصحابها... وفيما يلي النص الذي اقترحتّه في هذا الشأن. وكان ينبغي أن توضع نصوصا واضحة لحماية أموال التأمينات من سيطرة الدولة أو استغلالها بفوائد مخفضة وأن توضع القواعد اللازمة لإدارتها بالطرق التي تدر أفضل عائد.

أبريل 2013 باستخدام الكلاب البوليسية وإصابة عدد من العمال. هذا الإجراء الذي لا يتسم فقط بالوحشية وإنما يعبر عن عداء غير عادي للحركة العمالية التي كان لها الفضل في فتح الطريق أمام قوى معارضة وملاحقة من نظام مبارك لتصل للسلطة. كما تدخلت القوات المسلحة لإنهاء إضراب سائقي القطار في الشهر نفسه في تطور آخر لأساليب مواجهة احتجاجات العمال.

إن الحركة العمالية لم تنتظر الحريات النقابية كمنحة أو هبة من أي سلطة. لقد نجحت الحركة العمالية في ظل قانون الطوارئ والحكم الاستبدادي في انتزاع النقابات المستقلة وفرضتها دون الحاجة لسن تشريع جديد. ومع ذلك جرى التسوية والمماطلة في إصدار قانون الحريات النقابية بعد الثورة كما أسلفنا على الرغم من صياغته عبر حوار اجتماعي شارك في أطراف علاقة العمل والوى السياسية والمجتمع المدني. وعقب انتقال السلطة تم التراجع عن مشروع القانون المتفق عليه وأصبح الهم الأكبر للسلطة الجديدة هو السيطرة على الاتحاد الرسمي ومقاومة النقابات المستقلة التي بناها العمال عبر حركتهم قبل وبعد الثورة وحتى أثنائها كما أسلفنا.

إن المشكلة في برنامج "مشروع النهضة" الانتخابي لم تكن أنه يحتاج المزيد من الوقت ليؤتي ثماره، ولا أن الظروف والأوضاع الاقتصادية تعوق التقدم فيه، المشكلة الرئيسية أن الخطوات الفعلية على أرض الواقع كانت تسير في عكس ما أعلنه البرنامج وأن السياسات المتبعة مثلت ليس فقط تجاهلاً لمطالب العمال واحتياجاتهم، بل أعلنت صراحة العداوة للعمال وللحركة العمالية عندما استخدمت الكلاب البوليسية في فض الاعتصامات السلمية ولاحقت النقابيين واضطهدتهم، متبعة بذلك السياسات والأساليب التي لم تعرفها سوى أسوأ أشكال الديكتاتورية في العالم.

هذا، وتكشف السياسات التي طبقت في العام الأول من استلام الرئيس المعزول محمد مرسي للسلطة، وكذا النتائج التي تحققت بالفعل على أرض الواقع من تزايد البطالة والفقر وانخفاض الأجور أن ما ورد ببرنامجه الانتخابي لم يكن سوى مجرد دعاية انتخابية تهدف للحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات العمال، وليس انحيازاً جاداً لحقوق ومطالب العمال والكادحين الذين شاركوا في صنع الثورة وفتحوا الطريق لانتخابات رئاسية تنافسية لأول مرة في مصر.

ولعل أكبر دليل على أن ما ورد في البرنامج الانتخابي لم يكن سوى دعاية انتخابية أن الدستور الذي تمت صياغته عبر جمعية تأسيسية هيمن عليها الاتجاه السياسي الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية جاء معبراً عن الموقف الحقيقي من حقوق العمال. وسنعمد في التعليق على مواد الدستور المتعلقة بالعمال على دراسة الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار "دستور مرسي - الغرياني" الصادرة قبل التصويت على مسودة الدستور.

تنص المادة (14) على أن " الاقتصاد الوطني يهدف إلى تحقيق التنمية المطردة الشاملة، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل القومي. وتعمل خطة التنمية على إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع، وحماية حقوق المستهلك، والمحافظة على حقوق العاملين، والمشاركة بين رأس المال والعمل في تحمل تكاليف التنمية، والاقتران العادل لعوائدها. ويجب ربط الأجر بالإنتاج، وتقريب الفوارق بين الدخل، وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة لكل مواطن، وحد أقصى في أجهزة الدولة لا يستثنى منه إلا بناء على قانون".

وإذ تطالب المادة (14) بوضع حد أدنى لأجر العاملين عموماً، وحد أقصى لأجر العاملين بالدولة، فإنها تضيف أنه يمكن أن تكون هناك استثناءات من الحد الأقصى بقانون، وهو ما يفتح ثغرات واسعة لكي يبقى الحال على ما كان عليه من رواتب بالغة التدني للغالبية الساحقة من العاملين بأجر بالذات في الجهاز الحكومي، ودخول أسطورية لمن سيتم إعطائهم استثناء لاختراق نظام الأجور، وكان من الضروري منع الاستثناءات نهائياً.

وكان دستور 1971 ينص على وضع حد أدنى للأجر يكفي لحياة كريمة، ووضع حد أقصى لتقليل الفوارق في الدخل. لكنه مثل الدستور الحالي لم يضع معايير محددة لهذا الحد الأقصى، مثل ألا يزيد عن 15 أو 20 مثل الحد الأدنى. و"الطريف" أن هذه المادة تطالب بربط الأجر بالإنتاج، وهو أمر غير منطقي، لأن إنتاجية

تحول في المطالب العمالية. فقد تظاهر العمال ساعتها للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور ل1200 جنيه ليس لعمال غزل المحلة ولكن لكل عمال مصر.

وقد كانت المرة الأولى التي ينظم فيها احتجاج لرفع مطلب عمالي على المستوى القومي، وبعدها أصبح مطلب الحد الأدنى للأجور على قائمة أغلب الاحتجاجات العمالية. كذلك بدأت المطالب الأكثر عمقا وشمولا لعلاقات العمل تفرض نفسها على احتجاجات العمال مثل حق التثبيت في العمل والحق في التنظيم ورفض الخصخصة.

هذا التطور في أسلوب الاحتجاج وفي المطالب صاحبه تطور أكثر أهمية على مستوى التنظيم. فمع اتساع نطاق الإضرابات العمالية في مصر ظهرت الحاجة للتنسيق والتنظيم. وقد تمكنت الحركة العمالية من تطوير آليات التنسيق والاتصال، التي ظهر تأثيرها قويا في احتجاجات منظمة على مستوى الجمهورية مثل إضراب الضرائب العقارية، وإضراب البريد، واحتجاجات المعلمين.

وقد كشف تطور القدرة التنظيمية للحركة العمالية عن حجم الفراغ النقابي الذي عانى منه العمال مع تبعية التنظيم النقابي الرسمي للحكومة وهيمنة الحزب الوطني الحاكم عليه، ما دفع العمال لكسر هذه الهيمنة بتأسيس موظفي الضرائب العقارية لأول نقابة مستقلة في ربيع 2009. وبالتالي إنهاء نصف قرن من احتكار الدولة للعمل النقابي، مفتتحين بذلك حركة استقلال النقابات. وقد كان ذلك أكبر إنجاز أحرزته الحركة العمالية في مصر، ليس فقط لكونه مكسب عمالي مهم يمتثل في انتزاع الحق في التنظيم، ولكن أيضا على المستوى السياسي. فالتنظيم النقابي الرسمي كان أحد أهم أدوات السيطرة لدى النظام الحاكم في مصر ساعتها وبناء حركة نقابية مستقلة مثل ساعتها هزة قوية لأحد مؤسسات النظام القوية.

مع انطلاق الثورة في مصر، كان أكثر الأسئلة تردداً على ألسنة المتابعين والمشاركين فيها هو: أين الحركة العمالية؟ هذا السؤال الذي عبّر عن استياء من غياب الحركة العمالية أو ضعفها خلال الثورة، كان يعبر في الوقت ذاته عن أهمية وجود الطبقة العاملة في خضم الانتفاضة بما لها من ثقل نوعي في المجتمع. ولكن التساؤل نفسه عبر عن عدم إدراك لما كان يحدث على الأرض بالفعل. فلم تتأخر استجابة الحركة العمالية لنداء الثورة، إذ انفجرت سلسلة من الإضرابات العمالية في مختلف القطاعات. وتوالى أنباء الحركة العمالية في بداية الأسبوع الثالث من الثورة، فأصبح من الصعب إحصاؤها وهي تتزايد كل ساعة. الملاحظ أن المناطق ذات الطابع العمالي التي كانت مشتتة بنضالات الحركة العمالية قبل الثورة، مثل السويس والمحلة والإسكندرية فضلا عن القاهرة، كانت الأكثر انتفاضا وفاعلية خلال أيام الثورة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه، في هذا السياق، هو أنه في بداية الثورة وخاصة مع تطبيق حظر التجول لأوقات طويلة، كانت هناك صعوبة في تجمع العمال في المنشآت التي أغلق أغلبها ومنح أجزاؤها إجازة مدفوعة. ومع ذلك، ظهرت بوادر الإضرابات العمالية الداعمة للثورة في السويس في شركتي الصلب والسماد والتي أعلن عمالها الإضراب واحتلال الشركات دعماً للثورة. لكن مع تقليص فترات حظر التجول والسماح بتجمع العمال في أماكن العمل، تحولت الاحتجاجات العمالية إلى عاصفة حقيقية. ففي السويس مثلاً، دعا إلى الاعتصام عمال أكثر من عشر شركات، منها أربع شركات تابعة لهيئة قناة السويس، وإن لم تكن متصلة بالعمل في الممر الملاحي، بالإضافة إلى شركة لافارج للأسمنت والزجاج المسطح وغيرها. كذلك أعلن عمال الشركة المصرية للاتصالات الاعتصام. عمال النظافة والتجميل بالجيزة بدأوا الاعتصام والإضراب وقطعوا أحد الشوارع الرئيسية في المنطقة، وهو ما فعله عمال شركة أبو السباع للغزل والنسيج بالمحلة.

ثلث الموجة الأولى من الاحتجاجات العمالية موجة أقوى، فنقدت عمال الاتصالات تظاهرات أمام العديد من السنترالات بالقاهرة والمحافظات أسوة بزملائهم في شركة الاتصالات. وأضرب عمال ورش السكة الحديد، ودخل عمال هيئة النقل العام على خط الاحتجاجات العمالية، إذ بدأ موظفو ثلاثة فروع بالإضراب، ثم بدأت باقي الفروع تنضم لهم. ولم يتأخر عمال البريد الذين بدأوا بالتظاهر أمام مقر الهيئة الرئيسي بالعنتية، ثم توالى حركتهم بالمحافظات. ولم تخل منشآت حيوية مثل المطار وشركات الإنتاج الحربي من التحركات سواء بالإضراب عن

العمل أو التظاهر والاعتصام. كذلك وصلت الاحتجاجات إلى بعض شركات البترول والنسيج في حلوان وكفر الدوار. ولم تستثن التحركات القطاع الصحي، فأعلنت قطاعات التمريض الاعتصام في مستشفيات أسبوط وكفر الزيات والقصر العيني ومعهد القلب وغيرها. والحدث اللافت كان انتفاضة عمال المطابع والإدارة في مؤسسة روز اليوسف الصحافية، واللذين منعوا من دخول المؤسسة من طرف رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة المقربان من سلطة مبارك. وكان عمال الجامعة العمالية قد سبقوهم إلى الاعتصام واحتجاز رئيس الجامعة، وهو نفسه نائب رئيس اتحاد العمال الموالي للدولة وعضو الحزب الوطني.

ليست هذه سوى عينة من الاحتجاجات العمالية التي لم تنطلق كلها بالطبع لمساندة الثورة مباشرة، فبعضها قد رُفعت فيها بالفعل شعارات تأييد الثورة الشعبية، وردد العمال هتافات الثورة ضد النظام ومع الثورة، وفي المقابل، اكتفى البعض برفع المطالب العمالية، سواء الاقتصادية أو النقابية. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن إغفال تأثير الحركة العمالية بالثورة وتأثيرها فيها.

وقد يكون عدد من قدمتهم الطبقة العاملة كشهداء ومصابين خلال الثورة أكبر دليل على دور الطبقة العاملة وحركتها، ليس فقط في التمهيد للثورة، ولكن في حسم انتصار الثورة على نظام مبارك. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات كاملة لشهداء الثورة رغم مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام، ولكن البيانات المتوافرة تحمل إشارة هامة. فيحسب "كتاب ضوء في درب الحرية" الصادر عن الشبكة العربية لحقوق الإنسان فإن عدد الشهداء 841 شهيداً، ولكن للأسف لا تتوافر بيانات أغلبهم الخاصة بالعمل. وفي حصر آخر للجنة نقابة الصحفيين تم إحصاء 279 شهيداً كان لـ120 منهم فقط بيانات متعلقة بالمهنة، ومن هؤلاء الـ120 كان 74 عمال والباقي طلاب ومهنيين. ورغم غياب حصر دقيق لبيانات شهداء الثورة فإن البيانات المتوافرة تشير إلى أن نسبة كبيرة من الشهداء كانوا من العمال فضلاً عن أن بيانات محل السكن تشير إلى أن أغلبهم من المناطق الفقيرة. وتؤكد بيانات مصابي الثورة وهي الأسهل في الحصول عليها هذه النتيجة. فبحسب بيانات "جمعية أبطال ومصابي الثورة" والتي ضمت 4500 مصاب في الثورة كان 70% من المصابين عمال بدون مؤهلات، و12% عمال بمؤهلات متوسطة، أي أن 82% من المصابين من العمال، و11% طلاب مدارس، و7% مؤهلات عليا. يوضح هذا الإحصاء بحسم بالإضافة للإحصاءات والبيانات المتوافرة عن شهداء الثورة أن العمال والفقراء هم أكثر من دفعوا ضريبة الدم في الثورة المصرية وأن تضحياتهم العظيمة هي ما مكن الثورة من الإطاحة بمبارك.

إن ما سبق يؤكد بشكل قاطع أن الطبقة العاملة المصرية كانت شريكا رئيسيا في الثورة التي غيرت مجرى الأحداث في مصر وأطاحت بمبارك. كانت شريكا بالدور الذي لعبته قبل الثورة في تمهيد الأرض وتطوير المواجهة مع مؤسسات مبارك. وشريك بدورها في وضع شعارات العدالة الاجتماعية في صدارة شعارات الثورة وشريك أيضا بدورها خلال الثورة سواء كأفراد في ميدان التحرير أو كجماعات في أماكن العمل. وشريك بضريبة الدم الذي سدته الطبقة العاملة شهداء ومصابين. إن الدور الذي لعبته الطبقة العاملة في الثورة يعني بكل تأكيد أن لها استحقاقات وأن من حقها أن تجني بعضا مما حققته. وأن المطالب التي رفعها العمال في وجه نظام مبارك قد أن أوان تليبيتها، وأن تحسنا في أوضاع العمال قد يكون أقل ما يجب أن يجنيه العمال بعد الثورة. ولكن متابعة تطور أوضاع العمال عقب الثورة التي شاركوا فيها يظهر أن الأمور لم تسر على هذا النحو.

أوضاع العمال قبيل الثورة.

يجب أولا التعرف على الأوضاع العامة للعمال قبيل الثورة. حتى يكون بالإمكان التعرف على درجة التغيير في أوضاع العمال بعد الثورة سواء بالسلب أو بالإيجاب. ومن المفيد أن نتعرف على بعض البيانات المتعلقة بالعمال من واقع الإحصائيات الرسمية قبل الثورة مباشرة.

بحسب النشرة السنوية المجمع لل قوى العاملة لعام 2010، أي العام السابق على الثورة مباشرة، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أبريل 2011 كانت بيانات القوى العاملة كالتالي:

- التقدم بمشروع قانون التأمين الصحي بما يمنح خصخصة التأمين الصحي لإتاحة الرعاية الصحية وتوفير سبل الحصول عليها للجميع مع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة في القانون الحالي
- زيادة دعم الفلاحين لمواجهة الزيادة المستمرة في ارتفاع تكلفة العملية الزراعية؛
- تسهيل تسديد مديونية صغار الفلاحين لبنك التنمية بدون فوائد؛
- تفعيل الدورة التنموية لبنك التنمية والائتمان الزراعي ودعم المشروعات الصغيرة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية؛
- وضع خطة لتطوير دور الاتحاد التعاوني الزراعي وتوسيع قاعدة المشاركة التعاونية في مجالات تسويق المنتج الزراعي؛
- تفعيل نقابة العاملين بالزراعة والري للقيام بدورها في رعاية مصالحهم، وتبني مطالبهم."

قد يكون من التعسف طبعاً تقييم مدى تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس دون الوضع في الاعتبار أنه لم يمر سوى ربع المدة المقررة لتنفيذ البرنامج الموضوع للفترة الرئاسية. كذلك لا يمكن تغافل الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية التي قد تؤدي لتعطيل تنفيذ البرنامج أو حتى تباطؤه.

ولكن مع وضع تلك الأمور في الاعتبار وبالنظر لظروف وأوضاع العمال، في ضوء البيانات الرسمية التي أوردناها، نجد أن المشكلة هي أن ما جرى تنفيذه وظهرت نتائجه بالفعل على أرض الواقع هو عكس ما تم التعهد به في البرنامج الانتخابي. إن بعض التعهدات التي وردت بالبرنامج لا تحتاج إلى خطط ووقت لتنفيذها. فمثلاً حزمة التشريعات العمالية التي تعهد البرنامج بتعديلها كان من الممكن إنجازها خلال العام الأول من الفترة الرئاسية، وكان من شأنها أن تؤكد عزم الرئيس على المضي قدماً في تنفيذ عهوده للعمال في الحملة الانتخابية، حتى وإن لم يؤدي ذلك إلى تأثير إيجابي مباشر على أوضاع العمال. كذلك إنشاء صندوق قومي لإعانة البطالة أمر كان يمكن البدء فيه حتى وإن كان سيستغرق وقتاً ليقوم بمهامه. ولكن ما حدث أن هذه النقطة تم تجاهلها كأنها لم ترد بالبرنامج الانتخابي أصلاً.

كما أن إعادة تشغيل الطاقات المعطلة لم تحرز تقدم يذكر - فيما عدا إعادة تشغيل شركة النصر لصناعة السيارات تحت إدارة وزارة الإنتاج الحربي - بينما وبحسب تقرير لدار الخدمات النقابية ومؤتمر عمال مصر هناك 4500 مصنع في أنحاء مصر قد توقفت عن العمل منذ قيام الثورة فضلاً عن التطل الجزئي لعدد أكبر بحسب نفس المصدر. كما أن إعادة النظر في سياسة الخصخصة والمحافظة على المشروعات العامة الناجحة حسبما ورد بالبرنامج ضمن الإجراءات العاجلة لمواجهة البطالة كان يستدعي بالضرورة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية التي صدرت ببطلان بيع بعض الشركات، والتي توقفت بعضها بالفعل، وأضاف لنسبة البطالة بدلاً من الإضافة للنتائج القومي وهو إجراء لا يحتاج للكثير من الوقت.

لا تتعلق مناقشة البرنامج الانتخابي الرئاسي في جانبه العمالي الذي جرى التصويت على أساسه بمعدل تنفيذه حتى يمكن القول بأن ما تبقى من الفترة الرئاسية سيشهد تقدماً فيه. أو بالعقبات التي قد تواجهه. لأن ما جرى تنفيذه ببساطة هو عكس هذا البرنامج. فمعدل البطالة الذي أفرد له البرنامج حلاً عاجلاً وأخرى آجلة، أخذ في التزايد بمجرد انتقال السلطة للرئيس المنتخب بدلاً من أن يتراجع أو حتى يتوقف.

ففي الوقت الذي تعهد فيه برنامج الإخوان المسلمون بزيادة مساحة الحريات النقابية فإن ما تم على أرض الواقع عكس ذلك تماماً. ففي تقرير عن الانتهاكات التي وقعت بحق النقابيين والعمال لدار الخدمات النقابية ومؤتمر عمال مصر جرى رصد 38 انتهاكاً فردياً وجماعياً لنقابيين وقيادات عمالية وعمال مضربين عن العمل فقط في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2012 أي في الستة أشهر الأولى من استلام الرئيس المعزول محمد مرسي للسلطة، وتراوحت الانتهاكات بين الفصل والنقل من العمل والحبس وغيرها. ولكن ما جرى بعد ذلك كان مفاجأة إذ بدأت سياسة قمع غير عادية للحركة العمالية، منها مثلاً فض اعتصام سلمي لعمال بورتلاند الإسكندرية في

والذكور والإناث، وسمتها الغالبة أنها بطالة متعلمين، وترجع أسباب هذه المشكلة لعوامل عدة، كما تتعدد آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكننا سنشير إلى رؤيتنا لتبني سياسات تهدف لحل المشكلة.

في الأجل القصير:

- إنشاء صندوق قومي لمنح إعانة بطالة للمعطلين وتيسير إجراءات الحصول عليها، وذلك من خلال تقديم مشروع قانون ينظم هذا الأمر، وضرورة وجود قاعدة بيانات حقيقية عن أوضاع البطالة؛
- إعادة تشغيل الطاقات المعطلة والموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي؛
- إعادة النظر في سياسة الخصخصة والمحافظة على المشروعات العامة الناجحة؛
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار والقضاء على معوقات انطلاق القطاع الخاص؛
- النهوض ببرامج الخدمات الصحية والتعليمية العامة وهو الأمر الذي سيستوعب أعداداً كبيرة من الخريجين؛
- التوسع في برامج التدريب للمهن المختلفة

في الأجل الطويل:

- العمل على إيجاد فرص عمل منتجة، ويتحقق ذلك من خلال وجود دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي من خلال دفع الجهاز المصرفي لتشغيل المدخرات غير الموظفة والتي تبلغ نصف تريليون جنيه
- الارتقاء بمستوى الاستثمارات القومية بما لا يقل عن ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي حتى يمكن استيعاب الأعداد الداخلة سنوياً لسوق العمل؛
- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل حقيقي لإنشاء مشروعات جديدة والبعث قدر المستطاع عن صورة نقل الملكية وكذلك عدم تركيز الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية في مجال الصناعات الاستخراجية؛
- الاهتمام بنوع التكنولوجيا المناسب لمشروع التنمية في مصر، وبخاصة في المراحل الأولى حيث يكون الواجب التركيز على التكنولوجيا والصناعات كثيفة العمالة؛
- إعادة التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل
- تحسين أوضاع العمال والفلاحين؛
- إعادة هيكلة الأجور في مصر حتى تحقق الحد الأدنى لتوفير فرصة حياة كريمة للأسرة المصرية مع اقرار زيادة سنوية تكفي لمواجهة التضخم بالإضافة إلى تحديد الحد الأعلى للأجور؛
- تعديل بعض مواد قانون التأمينات الجديد لتحقيق الشفافية حول أموال التأمينات؛
- تعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات ٧٩ لسنة ١٩٧٥م، لتغطي مظلة التأمينات كل المصريين؛
- تعديل بعض مواد قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م بما يصنع توازناً عادلاً بين صالح العمل ورجال الأعمال وبين تحقيق مرتبات وخدمات وظروف عمل أفضل للعمال؛
- تعديل القانون رقم ٣٥ لسنة ٧٦ الخاص بالنقابات العمالية والقانون رقم ١٢ لسنة 95 بما يزيد من مساحة الحريات النقابية ويحول دون تقييد التنظيم النقابي؛
- التوسع في إنشاء المدارس الصناعية والفنية، وتطويرها بما يحقق مستوى تعليمي وتأهيلي متميز يغطي كافة متطلبات سوق العمل؛
- الارتقاء بالتدريب الحرفي وتطوير مراكز التدريب الحرفي المنتشرة في أنحاء الجمهورية؛
- العمل على تثبيت العمالة المؤقتة أو توفير مرتبات وظروف عمل وعقود تضمن لهم الاستقرار ومساواتهم بالمثبتين؛

بلغ تعداد قوة العمل في مصر 26 مليون و180 ألف عامل. وبلغ عدد المشتغلين 23 مليون و839 ألف عامل. وبلغ عدد العاطلين 2 مليون و351 ألف عاطل.

وبحسب المصدر نفسه فإن متوسط أجر العامل كان 41.6 جنيه يومياً في مقابل متوسط ساعات عمل 47.2 ساعة أسبوعياً.

ولعل مؤشرات جودة العمل، التي تتركز على الوضع القانوني للعمال، تعد من أهم المؤشرات على أوضاع العمال يعكسها نفس المصدر في المؤشرات التالية.

- نسبة العمال المشتركين في التأمينات الاجتماعية لإجمالي العاملين 75.1 %؛
- نسبة العمال المشتركين في التأمين الصحي 49.9 %؛
- نسبة العاملين بعقد قانوني 55.1 %؛
- نسبة المشتركين في نقابة عمالية أو مهنية 23.7 %؛
- نسبة العاملين في عمل دائم 68 %.

تكشف هذه النسب تندياً عاماً في أوضاع العمال قبل الثورة، وافتقاد نسبة كبيرة منهم للشروط المعتمدة في قياس العمل اللائق الذي يكفل الاستقرار والحماية القانونية والضمان الاجتماعي وأيضاً التمثيل النقابي.

ولكن حتى هذه البيانات لا توضح حجم هذا التندي. فالنسب الواردة في إحصائيات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء لا تكشف الوضع كاملاً ويمكن التوضيح بالمثال التالي. فملاحظة توزيع العمال على القطاعات المختلفة يتبين أن الكتلة العمالية الأكبر والتي تصل لنصف العاملين بأجر تقريباً، هي الكتلة المحرومة من الحماية القانونية والتأمينات والضمان الاجتماعي. فضلاً عن أنها الأقل في الأجر، والأكثر في ساعات العمل، والأقل استقراراً في العمل. فبحسب الجدول التالي، والمعد وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء من المصدر نفسه، يتبين أن أكثر من 11 مليون من العاملين بأجر في مصر يعملون بالقطاع الخاص خارج المنشآت. من إجمالي ما يقرب من 24 مليون عامل كما يبين الجدول. وهو ما يقترب من نصف إجمالي العاملين بمصر.

جدول يبين توزيع العاملين بأجر حسب القطاعات المختلفة

عدد العمال	القطاع
5463900	حكومي
762800	عام
5842500	خاص داخل المنشآت
11349700	خاص خارج المنشآت
429400	إستثماري
80700	أخرى
23829000	جملة

بيانات الجدول من النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة لعام 2010 الصادرة من الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء

اليان	الربع الرابع 2011	الربع الأول 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	الربع الأول 2013
قوة العمل	26784	26839	26907	27025	27195
المشتغلين	23463	23056	23550	23506	23613
المتعطلين	3321	3383	3357	3518	3582
معدل البطالة	12%	12.6%	12.5%	13.0%	13.2%

البيانات نقلا عن نشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة الربع الرابع 2012 والربع الأول 2013

تبين النشرة التزايد المطرد لمعدل البطالة في الفترة المشار إليها فيما عدا تراجع طفيف في الربع الثالث من 2012، ثم عودة للارتفاع وتسجيل نسب عالية في الربع الأول من 2013، وهي الفترة التي شهدت نهاية الفترة الانتقالية وتسليم السلطة للرئيس المنتخب. ولكن لا يقتصر التدهور في أوضاع العمال على تزايد معدلات البطالة، بحيث تدهورت أجور العمال أيضا. إذ تشير النشرة السنوية للتوظيف والأجور وساعات العمل لعام 2012، إلى ارتفاع متوسط أجر العامل في القطاع العام من 657 جنيه أسبوعيا في عام 2011، إلى 845 جنيه أسبوعيا عام 2012، كما سجلت أجور العاملين بالقطاع الخاص انخفاضا من 397 عام 2011 إلى 395 عام 2012. وكما أوضحنا في موضع سابق يمثل عمال القطاع الخاص الجزء الأكبر من العاملين بأجر.

كما واكب هذا التراجع المستمر لأوضاع العمال ارتفاع متسارع للأسعار وتكاليف المعيشة حيث تشير النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر أبريل 2013، أن الرقم القياسي للأسعار على اعتبار سنة الأساس "يناير 2010 = 100" بلغ 136 أي أن معدلات التضخم المتراكمة في تلك الفترة بلغت 36%. وبالنسبة لأسعار الطعام والشراب بلغ الرقم القياسي 152.9، أي أن نسبة الارتفاع في أسعار الطعام والشراب في الفترة من يناير 2010 حتى أبريل 2013 بلغت 52.9% وهو البند الذي يتبع أغلب دخول العاملين بأجر حيث يصل نسبة الإنفاق على الطعام والشراب بالنسبة للأسر التي يعمل عائلها بأجر إلى 29.6% من إجمالي الإنفاق السنوي بحسب بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2011/2010 الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ما تفيد هذه البيانات هو أن الأجور الحقيقية للقطاعات الأوسع من العاملين بأجر في مصر قد شهدت انخفاضا ملحوظا بعد الثورة فضلا عن التدهور العام في ظروف العمل.

تتناقض هذه الأوضاع التي مثلت تندينا ملحوظا في أوضاع العمال وظروف العمل والأجور مع التعهدات التي وردت بالبرنامج الانتخابي للرئيس المعزول محمد مرسي عندما كان مرشحا لرئاسة الجمهورية. ونورد هنا الجزء الخاص بالعمال في البرنامج الانتخابي للرئيس المعزول المعروف بـ"مشروع النهضة" والذي يمثل التزاما سياسيا لرئيس الجمهورية إذ أنه البرنامج الذي صوت الناخبون على أساسه. ومن الطبيعي جدا بعد مضي عام تقريبا على استلام الرئيس للسلطة أن تتم محاسبته ما تحقق منه. وقد أوردنا هذا الجزء نصا كما ورد بالبرنامج.

معالجة مشكلة البطالة

"على الرغم من تضارب الأرقام الخاصة بحجم البطالة في مصر، حيث تشير الأرقام إلى أنها تتراوح ما بين 9 إلى 12% إلا أنه من المسلم به أن البطالة تضرب تقريبا أجناب كل بيت في مصر، وتشمل الريف والحضر،

إذا أعدنا النظر في أحد مؤشرات جودة العمل بناء على توزيع العمال على القطاعات المختلفة سنحصل على تناقض صارخ. فمثلا نسبة العاملين بعقد عمل قانوني تقدر بـ55.1% كما أسلفنا. ولكن نفس المصدر يقدر نسبة العاملين بعقد من العاملين بالقطاع الخاص خارج المنشآت بـ1.5% فقط. أي أن 98.5% من العاملين بهذا القطاع لا يتمتعون بعقد عمل قانوني. يعني هذا أن أكثر من عشرة ملايين من العمال لا يتمتعون بعقد عمل قانونية في هذا القطاع فقط. أما في القطاع الخاص داخل المنشآت فنسبة العاملين بعقد عمل 41.1%، وهم الذين يقترب عددهم كما في الجدول من الستة ملايين، أكثر من نصفهم محرومين من الحصول على عقد عمل. ويمكن أيضا اعتبار هذه النسبة غير دقيقة، فعدم وجود عقود عمل للعاملين بمنشآت القطاع الخاص يعتبر مخالفة قانونية، وهو ما يجعل أصحاب المنشآت يخفون الأرقام الحقيقية للعاملين دون عقود بمنشآتهم.

بذلك يتضح بشكل حاسم أن أكثر من نصف العمال لا يتمتعون بعقد عمل، وبالتالي لا يحظون بأية حماية قانونية. هذا دون إضافة العاملين بدون عقد في باقي القطاعات. بينما تورد بيانات الجهاز أن نسبة من يعملون بعقد عمل يزيد على 55% من إجمالي العاملين بأجر كما أوردنا. هذا التناقض الصارخ ينتج عن الاعتماد على المتوسط الحسابي، أي النسب المئوية للعاملين بعقد في كل قطاع وليس المتوسط الحسابي للأعداد الفعلية التي تكشف تدهورا أكبر بكثير في أوضاع العمال. والأمر نفسه ينطبق على بقية مؤشرات الجودة في العمل. والتي تحصل فيها الكتلة الأكبر من العمال وهم العاملون في القطاع الخاص خارج المنشآت على نسب ضعيفة للغاية. بينما ترتفع تلك النسب بين العاملين بالحكومة والقطاع العام. كذلك فإن حساب متوسط الأجر، يقع في نفس المغالطة، عندما يأخذ المتوسط بين الشرائح العمالية مرتفعة الأجر والقطاعات الكبيرة متدنية الأجر ليقدم متوسط عام للأجر لا يعبر عن الكتل الضخمة من العمال التي تحصل على أجور منخفضة، بينما المرتبات المرتفعة تحصل عليها شرائح محدودة.

يتضح، من بيانات النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل لعام 2010 والصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في سبتمبر 2011، مدى تردي أوضاع القطاع الأوسع من العمال في مصر قبل الثورة. فبينما تشير البيانات إلى أن متوسط أجور العمال في القطاع العام وقطاع الأعمال يبلغ 542 جنيه أسبوعيا، فإن أجور العمال في القطاع الخاص وهو القطاع الأكبر كما أوضحنا 299 لا تتجاوز جنيه أسبوعيا فقط. كما توضح البيانات أن معدل الزيادة السنوية في أجور عمال القطاع الخاص ضعيفة جدا. فبحسب نفس المصدر كانت أجور عمال القطاع الخاص "296، 299، 275" جنيه أسبوعيا في السنوات 2008، 2009، 2010، على التوالي. أي أن الزيادة كانت بنسبة 1.1% فقط تقريبا.

وتجدد الإشارة، أن أجور العمال في تلك الفترة قد انخفضت بالفعل نتيجة معدلات التضخم. حيث أوردت النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في مارس 2010 أن معدل التضخم في الفترة من يناير إلى مارس 2010 ارتفع بنسبة 12.7%، قياسا لنفس الفترة عام 2009. أي أن أجور عمال القطاع الخاص انخفضت في تلك الفترة بنسبة 11.7% في عام 2010 مقارنة بعام 2009. ولكن الانخفاض في الدخل قد يكون أكبر من ذلك لسببين. أولهما أن الارتفاع في معدل التضخم كان بنسبة 21.1% في أسعار الطعام والشراب التي تستهلك أغلب دخل العاملين بأجر. وثانيهما أن معدلات التضخم تلك قد أعقبتها ارتفاعات أخرى في الأسعار خاصة في شهر يوليو 2010. معنى هذا أن الدخل الحقيقي للقطاع الأكبر من العمال قد انخفض بنسبة ليست بالقليلة. بينما باقي العمال بالكاد حافظوا على مستويات دخلهم دون تحسن.

وعليه فإن الإحصاءات الرسمية، رغم ما يشوبها من لبس وانعدام الموضوعية، لا تعبر إلا عن تدهور حقيقي لشروط عمل الطبقة العاملة ومستويات معيشتها. حدث هذا التدهور كما ذكرنا عبر سياسة منهجية مثلت انحيازا واضحا لرجال الأعمال والمستثمرين على حساب العمال والفقراء. وقد تبدى هذا الانحياز واضحا في التشريعات الصادرة منذ إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي بتوصية من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد افتتح حزمة التشريعات تلك قانون قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991، والذي مهد الطريق لبرنامج الخصخصة. وقانون حوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997. والذي منح امتيازات غير محدودة للمستثمرين ورجال الأعمال. فقد حظر القانون تأميم الشركات والمنشآت أو مصادرتها. كما حظر على أي جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها. ومنع إلغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بها للشركة أو المنشأة، إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص ويصدر قرار الإلغاء أو الإيقاف من رئيس مجلس الوزراء.

النسبة غير حقيقية. أما الزيادة في نسبة من يعملون بعقد قانوني فقد كانت 1.1% فقط، وهي نسبة ضئيلة جدا. وإذا وضعنا في الاعتبار فقدان ما يقرب من نصف مليون وظيفة تتبدد تلك الزيادة أصلا.

مطلب الحد الأدنى للأجور الذي رفعه العمال في احتجاجاتهم منذ فبراير 2008 مطالبين بـ1200 كحد أدنى للأجر الشهري، وعلى الرغم من انخفاض تلك القيمة بفعل معدلات التضخم المتراكمة منذ ذلك الوقت. لقد تم تقديم العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكد إمكانية وضرورة تنفيذ ذلك المطلب. كما أن مطلب الحد الأدنى للأجور ارتبط دائما بمطلب وضع حد أقصى للأجور بهدف تقليل التفاوت الضخم في الدخول وأيضا توفير الموارد الكافية لرفع الحد الأدنى للأجور، كما أن وضع حد أقصى للأجور مرتبط بالحد الأدنى سيجعل من مصلحة أصحاب الشرائح العليا من الأجور المطالبة برفع الحد الأدنى للأجر.

الملاحظ أن ما تم، بالفعل، في قضية الحد الأدنى والأقصى للأجور كان الهدف منه تسكين مطالب العمال وليس تلبيتها. فكل ما تم تحقيقه عقب الثورة هو زيادة الحد الأدنى للأجر الشامل وليس الأساسي للعاملين بالدولة إلى 700 جنيه. وذلك عن طريق رفع الأجر المتعير وليس الأساسي. ورغم صدور المرسوم بقانون رقم 242 لسنة 2011 بشأن الحد الأقصى للدخول وربطه بالحد الأدنى، إلا أن اللائحة التنفيذية للقانون لم تصدر إلا بالقرار رقم 322 الي أصدره رئيس الوزراء كمال الجنزوري عام 2012. وحتى بعد صدور اللائحة التنفيذية لتنظيم العلاقة بين الحد الأدنى والأقصى للأجور لم يتم تنفيذها حتى خريف عام 2013. والملاحظ أن الحد الأدنى الذي تقرر كان أقل بكثير عما طالب به العمال. وأن تطبيقه اقتصر على رفع الأجر المتغير فقط وأنه اقتصر على العاملين بالدولة أي أن أكثر من ثلاثة أرباع العاملين بأجر لم يستفيدوا منه. والواقع أن المطلب الذي رفعته الحركة العمالية منذ عام 2008 برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 لكافة العاملين بأجر كان من المقترض أن يرتفع نظرا لمعدلات التضخم التي تراكمت منذ رفع المطلب حتى عام 2011 لا أن ينخفض

أما الحق في التنظيم والذي انتزعه بالفعل الحركة العمالية قبل الثورة بتأسيس النقابات المستقلة وفرضها، ولم يبقى عقب الثورة سوى إقراره تشريعا فقد تمت معه نفس المماثلة. فرغم إعلان الحريات النقابية، الذي يراعي المعايير الدولية، عقب الثورة بمشاركة وزير القوى العاملة ومدير منظمة العمل الدولية كتمهيد لإصدار قانون جديد للنقابات العمالية يتيح الحق في التنظيم واستقلال العمل النقابي عن الدولة بدلا من القانون 35 لسنة 1976، إلا أن ذلك التشريع ظل في جولات حوار بين أطراف علاقة العمل وفي لجان البرلمان ولم يجد طريقه أبدا للصدور.

لم يتحقق للعمال، شركاء الثورة، أي من مطالبهم التي دافعوا عنها قبل وأثناء الثورة في الفترة التي أعقبت الثورة والتي سميت بالمرحلة الانتقالية، حيث ظلت مطالب العمال عالقة دون تنفيذ، واستمر العمال في رفع نفس المطالب وتنظيم الاحتجاجات من أجل تحقيقها دون أن تجد الاستجابة.

ما بعد الفترة الانتقالية.. المزيد من التجاهل والمزيد من التدهور:

إستند الهجوم الدائم على الحركة العمالية والإضرابات التي انتشرت بقوة في أعقاب الثورة على أن إعادة بناء مؤسسات الدولة وإنجاز مهام المرحلة الانتقالية وتسليم السلطة لرئيس منتخب ومؤسسات نيابية وصياغة الدستور، إلى آخر القضايا الكبرى التي طرحت طوال الفترة الانتقالية لها الأولوية على ما أطلق عليه "المطالب الفئوية". وإذا كانت تلك الذرائع حقيقية فمن البديهي أن تبدأ أحوال العمال في التحسن عقب انتهاء الفترة الانتقالية وتولي رئاسة الجمهورية رئيس مدني منتخب. ووضع دستور جديد للبلاد وانعقاد جهة تشريعية منتخبة تسن القوانين. هذا بغض النظر عن مناقشة أي ملاحظات شابت تلك العمليات، سواء تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية أو بصياغة الدستور أو الاستفتاء عليه أو غيرها.

تبين المؤشرات أن أوضاع العمال في تلك الفترة لم يطرأ عليها تحسن بل على العكس تدهورت. ويبين الجدول التالي تطور معدلات البطالة من نهاية 2011 حتى الربع الأول من 2013.

وإضافة لإعفاء المنشآت والشركات من الضرائب لمدة خمسة سنوات وقد تمتد لعشرين عاما للشركات خارج الوادي. وتوحيد رسوم الجمارك على مستلزمات الإنتاج. كما أعفى القانون عقود الشركات والمنشآت من رسوم التوثيق والشهر وكذلك عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات. وتوسع القانون في الإعفاءات، فأعفى عوائد السندات والصكوك والأوراق المالية والأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها بالإضافة لإعفاءات أخرى نص عليها القانون وجعل إلغاء الإعفاءات يصدر بقرار من رئيس الوزراء. وعلى العكس من ذلك جاء قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 والذي أتاح فصل العمال وتخفيض أجورهم ووضع قيودا صارمة على حق الإضراب.

لقد أدت السياسات الاقتصادية المتبعة قبل الثورة من قبل نظام مبارك تحت مسميات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ودعم المستثمرين إلى تدهور أوضاع العمال، وإلقاء أعباء فادحة على الطبقات الفقيرة في مصر. وقد كانت النتيجة المباشرة لتلك الإجراءات التشفية صعود الاحتجاجات العمالية في الفترة الأخيرة من حكم مبارك كما ذكرنا. وقد كان امتداد موجة الاحتجاجات العمالية الضخمة لفترة زمنية طويلة "من ديسمبر 2006 وحتى انفجار الثورة" دورا هاما في بلورة المطالب الجماعية للعمال بالإضافة إلى المطالب الجزئية المتعلقة بكل منشأة أو قطاع عمالي.

هذا، وقد تبلورت بوضوح، خلال تلك الفترة، المطالب الرئيسية لجموع العمال والتي انصبت على ما يلي:

- الحق في التثبيت في العمل؛
- رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه شهريا ووضع حد أقصى للأجور؛
- ربط الحد الأدنى للأجور بمعدلات التضخم؛
- والحق في التنظيم وبناء النقابات الممثلة للعمال بعيدا عن سيطرة الدولة.

والحقيقة أن الحركة العمالية حتى قبل الثورة قد قطعت شوطا غير قليل في انتزاع هذه المطالب. فعلى صعيد الأجور فرضت إضرابات العمال على مؤسسات الدولة مناقشة الحد الأدنى للأجور وتقديم عدة اقتراحات لم ترق ساعتها لمطالب العمال. وعلى صعيد الحق في التثبيت في العمل انتزعت أيضا احتجاجات العمال اعتراف الدولة بحق العمال في التثبيت في العمل. وكان أشهر تلك التحركات إعتصامات عمال مراكز المعلومات التي انتزعت من الدولة قرار بالتثبيت. وعلى صعيد الحق في التنظيم تمكن العمال من البدء في تأسيس نقابات مستقلة وإجبار الدولة على الاعتراف بها والدخول معها في مفاوضات قبل الثورة. وكان عدد النقابات المستقلة التي تأسست قبل الثورة أربع نقابات هي نقابة الضرائب العقارية واتحاد المعاشات ونقابة المعلمين ونقابة الفنيين الصحيين. المثير أن النقابات الأربع قد نظمت مؤتمرا تأسيسيا للاتحاد المصري للنقابات المستقلة في قلب ميدان التحرير في 30 يناير 2011 أي أثناء الثورة نفسها. إن تصدر العدالة الاجتماعية شعارات الثورة كان له وثيق الصلة بتطور الحركة العمالية. وتقدم الحركة العمالية في تحقيق مطالبها قبيل الثورة كان يعني أن المطالب لن تجد صعوبة في تحقيقها. ولكن رغم اقتراب الحركة العمالية من تحقيق مطالبها قبل الثورة، فإن المطالب نفسها بدت أبعد عقب الثورة التي كان العمال بعضا من وقودها.

العمال عقب الثورة آمل تتبدد:

لقد كانت وسائل الاحتجاج الجماعي مثل الاعتصام والتظاهر والإضراب هي الأدوات التي اعتمدها الثورة المصرية للإطاحة بمبارك. وكان صمود الاعتصامات في ميدان التحرير ومختلف ميادين الثورة لتحقيق مطالب الثورة مدعاة للفتاخر والمباهاة. ومن الغريب حقا أن يجري التنكر لتلك الأدوات عقب الثورة مباشرة. لقد تزايدت معدلات الاحتجاج العمالي عقب الثورة وانتشرت الاعتصامات والإضرابات في كل مكان للمطالبة بحقوق العمال في الأجور العادلة والتثبيت في العمل والتنظيم النقابي لمستقل وتحسين شروط العمل. وأيضا للمطالبة بتطهير المؤسسات من رجال النظام السابق وتشغيل الشركات المتوقفة.

والملفت للنظر، أنه عقب الثورة مباشرة أيضا بدأت حملة معادية للحركة العمالية على المستوى الإعلامي والسياسي والتشريعي. فإعلاميا ظهر مصطلح "الاحتجاجات الفئوية" لوصف التحركات العمالية واعتبارها حركة منفصلة عن الثورة وليست جزءا منها. وبدأ اتهامها صراحة في وسائل الإعلام المختلفة بالأتانية وتفضيل المطالب الجزئية الخاصة بالعمال على المطالب الكلية للثورة. وعلى المستوى السياسي، لم تعر القوى السياسية الحركة العمالية أي اهتمام ولم تقدم لها أي دعم ولم تخلو مواقف بعض القوى من الإدانة للحركة العمالية ولو بالتلميح. على المستوى التشريعي كان أو تشريع يصدر بعد الثورة هو المرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 الصادر عن المجلس العسكري في ابريل، 2011 والذي عرف بقانون " تجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت" والذي أتاح فض الاحتجاجات العمالية بالقوة وإحالة العمال للمحاكم العسكرية. وبالفعل جرى فض احتجاجات عمالية بالقوة أمام مجلس الوزراء وأحيل العشرات من العمال للمحاكمات العسكرية وصدر حكما على 11 موظفا بحى غرب الإسكندرية بالحبس 6 أشهر بسبب التظاهر للمطالبة بتطهير الأحياء والمحليات، وإبعاد العسكريين عن تولي مناصب قيادية بها.

ويوضح الجدول التالي أهم المطالب التي رفعها العمال في الاحتجاجات في الشهور التالية على الثورة.

العدد	الاحتجاجات	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
312	39%	16%	29%	48%	10%	1%	19%	6%	1%
180	43%	22%	13%	27%	4%	2%	24%	7%	1%
103	38%	28%	15%	47%	6%	2%	13%	15%	0%
95	40%	10%	6%	37%	4%	3%	3%	13%	0%
75	37%	15%	13%	28%	4%	1%	17%	5%	0%
89	28%	16%	23%	49%	3%	1%	16%	8%	2%
58	33%	28%	21%	62%	2%	5%	9%	18%	3%

المصدر: تقارير مركز أولاد الأرض لحقوق الإنسان عن الاحتجاجات العمالية في الشهور الواردة بالجدول

يتبين من بيانات الجدول أن مطالب الحركة العمالية عقب الثورة، شكلت امتدادا للحركة ومطالبها قبل الثورة. فكما يتضح شغلت الأجور النسبة الأكبر من مطالب العمال عقب الثورة ثم التثبيت في العمل. ولكن المطالبة بتطهير المؤسسات من الفساد وبقايا نظام مبارك شغل نسبة مهمة من المطالب العمالية. لقد مثلت الحركة العمالية عقب الثورة استمرارا للثورة ودفعها لها إلى داخل مواقع العمل لتحقيق أهدافها المتمثلة في العدالة الاجتماعية واستئصال الفساد من جذوره في المؤسسات. ورغم ذلك جرت محاولة حصار وعزل الحركة العمالية عقب الثورة وأعيد استخدام نفس وسائل نظام مبارك في القمع والاضطهاد للحركة العمالية بل وأسوأ منها أيضا. فقد تمكنت الحركة العمالية قبيل الثورة فرض حق الإضراب وأجبرت الحكومة على التفاوض مع الإضرابات بدلا من قمعها واستطاعت كما أسلفنا فرض النقابات المستقلة كأمر واقع. أما عقب الثورة التي شارك وضحي فيها العمال فقد تم فض احتجاجات عمالية بالقوة، وجرى التشهير المنظم بالإضرابات العمالية، وتم إحالة العمال للمحاكم العسكرية بتهمة الإضراب، هذا فضلا عن تدهور أوضاع العمال المعيشية. ويبين الجدول التالي التغييرات في مؤشرات جودة العمال من العام السابق على الثورة مباشرة إلى العام 2011.

قطاع	العدد في 2010	العدد في 2011	نسبة المتفرجين في قنصليات في 2010	نسبة المتفرجين في قنصليات في 2011	نسبة المتفرجين الصحي في 2010	نسبة المتفرجين الصحي في 2011	نسبة المتفرجين الصحي في 2010	نسبة المتفرجين الصحي في 2011	نسبة المتفرجين الصحي في 2010	نسبة المتفرجين الصحي في 2011	نسبة من لهم عمل عام 2011	نسبة من لهم عمل عام 2010
حكومي	5163900	5581400	95.1	95.4	91	94.4	97.7	98.8	97.6	97.6	98.1	
علم	762800	660600	93.5	94	90.2	91.1	95.7	97.5	90.9	90.9	92.2	
خاص	5887280	5194430	87.8	80.8	78	78.7	81	87.8	78.8	78.8	71.1	
مختلطة	11749700	11418700	17.4	10.4	3.7	3.8	1.5	1.5	8.2	8.2	71.8	
مستشاري	479400	433900	81.3	81.8	68.1	64.5	89	89	72.5	72.5	76.8	
غيري	80700	107400	65	63.8	58.3	54.4	77.1	67.8	89.1	89.1	76.8	
إجمالي	23879000	23345800	57.1	56.8	49.9	50.6	53.1	56.8	78.7	78.7	66	

بيانات الجدول نقلا عن نشرتي الجهاز المركزي للمحاسبات لبحث القوى العاملة عن عامي 2010 و2011

من خلال هذا الجدول يتضح أنه لم تطرأ تغييرات تذكر على أغلب مؤشرات جودة العمل بالنسبة لأغلب العمال. والملاحظة الأولى هو انخفاض عدد العمال بواقع 483200 عامل في عام 2011 عن عام 2010، وهو ما يعني فقدان ما يقرب من نصف مليون وظيفة أضيفت بالطبع للداخليين الجدد لسوق العمل. وهو ما دفع معدل البطالة للارتفاع من 9% عام 2010 إلى 12.4% عام 2011. ثانيا أن بعض مؤشرات جودة العمل قد تراجعت مثل نسبة المشتركين بالتأمينات الاجتماعية ونسبة من لهم عمل دائم. ثالثا أن الكتلة الأكبر من العاملين بأجر والتي يضمها القطاع الخاص داخل وخارج المنشآت قد تراجعت في مؤشرات جودة العمل بشكل ملحوظ. ونود هنا أن نؤكد مرة أخرى على أن النسب الإجمالية لمؤشرات جودة العمل، الواردة بنشرة الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء والمعتمدة على المتوسط الحسابي لنسب المؤشرات في القطاعات، لا تكشف الحجم الحقيقي لافتقار العمال لمعايير جودة العمل نتيجة التفاوت الكبير في أعداد العمال بين القطاعات المختلفة.

إن المؤشرات الرسمية توضح أنه لم يطرأ تحسن حقيقي على أوضاع العاملين بأجر في أعقاب الثورة. وعلى الرغم من أن الأجور عرفت بعض التحسن إذ ارتفع متوسط الأجر الأسبوعي لعمال القطاع الخاص من 299 جنيه عام 2010 إلى 397 عام 2011، وارتفع متوسط الأجر الأسبوعي للعاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال من 542 إلى 657 في الفترة نفسها بحسب النشرة السنوية للتوظيف والأجور وساعات العمل لعام 2012 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، بما يعني أن الأنشطة الاحتجاجية في تلك الفترة للعمال قد نجحت في فرض بعض المطالب، إلا أن تلك الزيادة تبقى بالذات بين عمال القطاع الخاص غير كافية نظرا للارتفاع المتوالي في تكاليف المعيشة، حيث كان المؤشر العام للتضخم في عام 2011 يساوي 10.1%. كما أنه لا يمكن الثقة تماما في تلك المؤشرات المتعلقة بالقطاع الخاص إذ أنها تتناقض بشكل واضح مع تراجع عدد العاملين بالقطاع الخاص بواقع 648300 عامل في عام 2011 مقارنة بعام 2010 كما يتضح من الجدول السابق. كما أنه يتناقض أيضا مع تراجع مؤشرات جودة العمل الموضحة.

والواقع أن مؤشر ارتفاع متوسط أجر العاملين بالقطاع الخاص، الوارد بنشرة الجهاز المركزي، لا يوضح حجم التفاوت في الأجر بين الشرائح المختلفة، ولا يعبر عن المستويات المتدنية في الأجور التي تشمل قطاعات واسعة من العمال. ولعل الموازنة العامة للدولة هي المؤشر الأهم على انحيازتها. وقد شهدت الموازنة الأولى للدولة عقب الثورة مفارقة هامة. فالمسودة الأولى للموازنة قد تضمنت ضرائب جديدة على الأرباح الموزعة والاستحواد والاندماج. وتحت ضغط ممثلي رجال الأعمال تم التراجع عنها. وعلى جانب آخر جاء في مسودة الموازنة مجموعة من الإجراءات ذات البعد الاجتماعي مثل زيادة معاش الضمان الاجتماعي وزيادة مخصصات دعم السلع التموينية غير أنه تم تخفيضها. وهو ما يعني أن الدولة قد عجزت في تلك المرحلة عن فرض أعباء جديدة على القادرين لتدعيم المحتاجين. في الوقت نفسه الذي طرح فيه رفع حد الإعفاء الضريبي من تسعة آلاف جنيه سنويا إلى 12 ألف جنيه سنويا وتم التراجع عنه بما يعني الاستمرار في تحميل الأعباء للفقراء.

ويبقى المؤشر الأساسي على أوضاع العمال عقب الثورة هو مدى التقدم في تنفيذ المطالب التي رفعوها قبل وأثناء الثورة، والتي بلوروها في احتجاجاتهم الممتدة لسنوات قبل الإطاحة بمبارك، والتي لم تجد طريقها للتحقق في الفترة التالية على الثورة مباشرة. لقد كان التثبيت والاستقرار في العمل والحق في التنظيم واستقلال النقابات عن الدولة، والحد الأدنى للأجور العادل والكافي لحياة كريمة، هي المطالب التي بلورتها الحركة العمالية وأصبحت عنوان احتجاجات العمال عشية الثورة.

وعلى مستوى التثبيت والاستقرار في العمل، تبين المؤشرات حسب الجدول السابق أنها لم تحرز تقدم بل على العكس تراجعت. فنسبة من لهم عمل دائم في القطاع الخاص داخل المنشآت تراجعت بنسبة 3.5%، وخارج المنشآت تراجعت بنسبة 3.8%، وهذا هو القطاع الأكبر اللذان يشكلان أكثر من نصف العمالة كما هو مبين بالجدول. وبينما زادت النسبة 0.5% في القطاع الحكومي وهي نسبة ضئيلة، فإن نسبة الزيادة في القطاع العام 2.3% واكبها انخفاض لعدد العاملين بالقطاع العام بأكثر من مائة ألف من العاملين، وهو ما يجعل الزيادة في